إشكالية حدوث العالم في أحاديث الإمام الرضا عليه السلام

المدرس الدكتور فاطمة عبدالكريم العقيلي
ماجستير في الكلام الإسلامي، دكتوراه في الدراسات النسوية، أستاذة في جامعة الاديان والمذاهب، إيران
neshat33@yahoo.com

The problem of the occurrence of the world in the hadiths of Imam Reza (a)

Dr. Fatima Abdul Karim Aghili
Master of Islamic Theology , PhD in Women Studies from the University of Religions and Denominations , University Professor , Iran

الملخص:-

موضوع المقالة دراسة كلامية مهمة ترتبط بموضوع "حدوث وقدم العالم" وهي مسألة عقائدية وفلسفية في نفس الوقت، وهناك نظريات كثيرة حولها مطروحة في هذه المسالة وكيفية خلق العالم، وهل الحدوث هو حدوث زماني للعالم كما يقول به المتكلمون أو الحدوث والقدم بالحق لا بالحدوث الزماني كما يذهب بعض الفلاسفة؟ وهناك روايات مستفيضة عن أئمة اهل البيت عليهم السلام في شرح هذه المسألة المعقدة تتطابق مع ما ذكره القرآن الكريم، ومن تلك الروايات والاحاديث ما نقله الرواة والمحدّثين من روايات وأحاديث عميقة المعنى عن الامام علي ابن موسى الرضا عليه السلام في هذه المسألة، وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على بعض النظريات الكلامية والفلسفية في المسالة بشكل مختصر، ومن ثم بيان الاحاديث الواردة في حلّها بالاعتماد بشكل اساس على روايات الامام الرضا عليه السلام، التي تشير إلى حقيقة خلق العالم وأنه حادث زماني وليس بقديم، مع ذكر بعض الآيات القرآنية والروايات عن بقية الائمة المعصومين عليهم السلام لتعضيد هذا الرأي.

الكلمات المفتاحية: حدوث العالم، قدم العالم، الحدوث الزماني، الامام الرضا عليه السلام .

Abstract:-

The topic of the article is an important study of theology related to the topic "The occurrence and progress of the world" It is a doctrinal and philosophical issue at the same time, There are many theories about it on this issue and how the world was created. And is the occurrence a temporal occurrence of the world, as the speakers -almutaklimun -say, or the occurrence and the progress of the truth? Not by temporal occurrence as some philosophers go?

There are extensive hadiths from the imams of Ahl al-Bayt explaining this complex issue that are consistent with what the Noble Qur'an mentioned. What hadiths have transmitted from hadiths with deep meaning on the authority of Imam Reza (a)on this issue.

In this research, we will try to briefly explain some of the theological and philosophical theories on the issue. And then clarifying the hadiths that came to solve them, relying mainly on the of hadiths Imam Reza (a) Which refers to the fact that the world was created and that it is a temporal accident and not ancient (old),With mentioning some Quranic verses and hadiths from the rest of the infallible imams, peace be upon him, to support this view.

Key words: The occurrence of the world , the progress of the world , the temporal occurrence , Imam Reza (a).

المقدمة:ـ

إن بحث الحدوث والقدم قد تمّ طرحه في الابحاث الدينية والكلامية والفلسفية، وما طرحه البحث الفلسفي كما بيّنه بعض الفلاسفة لم يتمكنوا من خلاله الجمع بينه وبين ما تطرحه التعاليم الدينية في هذا المجال. فإن مشكلة قدم العالم وحدوثه، من المشكلات الفلسفية التي أثارت جدلا كبيراً بين مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية في تاريخ الفكر الاسلامي، ولم يتوقف الجدل حولها حتى الآن تقريباً، وإن اختلفت المنطلقات والأسس في الاهتمام بهذه المشكلة في السابق واللاحق.

ومن الأسباب التي جعلت هذه المشكلة تكتسب هذه الأهمية كونها تتصل بموضوع الإيمان الديني، ولهذا كان التعارض فيها على أشدّه بين الفلاسفة والمتكلمين المسلمين بخصوص مسألة قدم العالم أو حدوثه، ولكن هذه المسالة لم تكن تشكّل عند الفلاسفة اليونان مشكلة، إذ كانوا جميعاً يقولون بقدم العالم تقريباً، أما في تاريخ الفكر الديني فقد أضحت هذه القضية إحدى المشكلات الكبرى التي شغلت الفلاسفة والمتكلمين.

المطلب الأول

التعريفات

قبل الدخول في البحث من المناسب ان نتناول بالتعريف اهم المفاهيم التي جاءت في عنوان البحث للوقوف على المدلولات التصورية والاصطلاحية لهذه المفاهيم وهي:

أولاً: الحدوث:

١. لغة

كلمة الحدوث في اللغة نقيض قدُم، وإذا ذكر مع قدُم ضُمّ للمزاوجة كقولهم: أخذه ما قدمُ وما حدُث، يعنى همومه وأفكاره القديمة والحديثة، وحدث الأمر حدوثا: وقع، وأحدث الرجل: وقع ما ينقض طهارته. وحدوث الشيء ابتداعه[١]، وفي التنزيل العزيز اشارة الى هذا المعنى كما في قوله تعالى: " لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا"[٢]، يقول الخليل: "والحديث الجديد من الأشياء، ورجل حدث كثير الحديث، والحَدَث الإبْداء"[٣]، وقال ابن فارس: "الحاء والدال والثاء أصل واحد؛ وهو كون الشيء لم يكن، يقال حدث أمر بعد أن

لم يكن "[٤]، وفي الصحاح: "والحدوث كون الشيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث، وحدث أمر أي وقع"[٥].

٢. اصطلاحا

أمّا من الناحية الاصطلاحية فمهوم الحادث هو ما يكون مسبوقا بالعدم، فهو كائن بعد أن لم يكن، ويختلف عن الممكن الذى لا وجود له ولا عدم من ذاته، فإن وجد صار حادثا ولا بد له من موجد يوجده، ويسمى "المحدث " أيضا ويقابل القديم[٦].

٣. الحدوث في القرآن

من يطالع الآيات القرآنية يجد أنها تشير بوضوح إلى أن العالم والكون كله حادث مخلوق، وكل ما فيه من الكائنات له بداية ونهاية، وليس ثمة موجود أزلي أبدى إلا الله، وإليه ترجع الموجودات كلها من حيث هو علتها الأولى، فالقرآن يقرر الثنائية بين الله والعالم.[٧]

والواقع أن هناك صلة بين مصطلح الحدوث والخلق في الفكر الإسلامي، فعلماء الكلام يقولون بالخلق أي الحدوث من العدم، ولقد ذهب الغزالي في كتابه " تهافت الفلاسفة" إلى حد تكفير الفلاسفة لقولهم بقدم العالم (يقصد الفارابي وابن سينا)، في الوقت الذى نجد فيه ابن رشد يدافع عن كون العالم قديمًا ولكنه لا يريد بذلك أنه لا علة له، بل العكس يؤكد على خلق العالم في القدم[٨].

وتعد مسألة الحدوث - التي تقع في مقابل القدم، وعلاقتها بخلق العالم- من المشكلات العويصة، فالمتكلمون تبعا لفهمهم من آيات القرآن الكريم الصريحة يقولون بحدوث العالم، بخلاف اغلب الفلاسفة المسلمين الذين ذهبوا الى ان العالم قديم وليس بحادث، لكن ليس معنى هذا أن القائلين بالقدم قد كفروا، وأنكروا به ضروريًّا من ضروريّات الدين، فهو قديم رتبي ويحتاج إلى خالق وموجد.

٤. أنواع الحدوث الفلسفي

ذكر الفلاسفة أنواع للحدوث منها الحدوث الزماني هو كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زماني، وهو حصول الشيء بعد أن لم يكن، بعدية لا تجامع القبلية، ويقابل الحدوث

بهذا المعنى القدم الزماني الذي هو عدم كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زماني. وأما الحدوث الذاتي: فهو كون وجود الشيء مسبوقا بالعدم المتقرر في مرتبة ذاته، والقدم الذاتي خلافه[٩].

والمعنى العرفي للقديم والحادث هو ما يتداوله الناس في حياتهم اليومية، وأمّا معنى القديم والحادث في المعقول فقد استفاد الفلاسفة والمتكلمون من النظر العرفي؛ لأن المفاهيم الفلسفية تُقتَنص من العرف، لكن بعملية تحليل وتجريد عقلية، فمفهوم القدم ومفهوم الحدوث عند الفلاسفة له معنىً آخر، فعندما يقولون: هذا الشيء قديم وهذا حادث، مقصودهم بذلك أنهم لاحظوا العدم وألغوا خصوصية الزمان، أي لاحظوا الشيء المسبوق بالعدم الذي هو الحادث، والعدم أعم من أن يكون عدماً زمانياً أو غير زماني[١٠].

ومنها الحدوث الدهري فالمراد به تأخّر وجود العالم عن الواجب تأخّرا انسلاخيًّا انفكاكيًّا؛ بمعني ان وجوده بعد العدم الصريح المحض البحت الّذي ليس زمانيا، وعلى هذا فالعالم ينفكّ عن الواجب في الواقع ونفس الأمر، إلاّ أنّ هذا الانفكاك ليس زمانيا؛ بل انّه مسبوقية الوجود بالعدم الصريح المحض، لا مسبوقية بالذات، بل مسبوقية انسلاخية انفكاكية غير زمانية ولا سيالة.[١١]

وكذلك منها الحدوث والقدم بالحق فهو كما يعبر عنه الطباطبائي في كتابه نهاية الحكمة: "الحدوث بالحق مسبوقية وجود المعلول بوجود علته التامة، باعتبار نسبة السبق واللحوق بين الوجودين، لا بين الماهية الموجودة للمعلول وبين العلة كما في الحدوث الذاتي، وذلك أن حقيقة الثبوت والتحقق في متن الواقع إنما هو للوجود دون الماهية، وليس للعلة إلا الاستقلال والغنى، وليس لوجود المعلول إلا التعلق الذاتي بوجود العلة والفقر الذاتي إليه والتقوم به، ومن الضروري أن المستقل الغني المتقوم بذاته قبل المتعلق الفقير المتقوم بغيره، فوجود المعلول حادث بهذا المعنى مسبوق بوجود علته، ووجود علته قديم بالنسبة إليه متقدم عليه"[١٢].

ثانيا: الزمان.

المفهوم الثاني الذي يجب تعريفه لغة واصطلاحًا هو الزمان؛ لأنه يرتبط بشكل مباشر مع موضوع الحدوث والقدم للعالم.

١. لغة

الزمان من حيث اللغة هو اسم للوقت، يقول ابن منظور: "زمن: الزَمَنُ والزَمانُ: اسمٌ لقليل الوقت وكثيره، ويجمع على أَزمانٍ وأَزْمِنَةٍ وأَزْمُنٍ. ولقيته ذاتَ الزُمَيْنِ، تريد بذلك تراخيَ الوقت[١٣]، كما عرفه الفراهيدي بالقول" الزمن: من الزمان والزمن: ذو الزمانة وأزمن الشيء: طال عليه الزمان"[١٤].

٢. اصطلاحا:

أمّا بخصوص التعريف الاصطلاحي للزّمان، فلم يتمكن العلماء من الوصول إلى حقيقته بشكل دقيق مع كثرة التعاريف التي وضعوها له، فالزمان علة التعاقب والتسابق في الوجود، فالزمان علة معرفية للتعاقب، أما مفهوم الزمن في اصطلاح علماء المسلمين فهو مرتبط بمعناه اللغوي، فهو يعني: ساعات الليل والنهار، ويشمل ذلك الطويل من المدّة والقصير منها[١٥].

وتعريف الفلاسفة للزمان هو معنى الحركة أو مقدار الحركة سواء كانت هذه الحركة في السرعة والبطء، وقد عرّف ابن سينا الزمان تبعًا لأرسطو بأنه:" عدد الحركة إذا أفصلت إلى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل بالمسافة وإلا لكان بيان وجوده بيانياً دورياً."[١٦].

المطلب الثاني

لمحة عن حياة الامام علي ابن موسى الرضا عليه السلام

مع أنه قد تمّ تأليف كتب كثيرة حول حياة الامام الرضا عليه السلام ولكن البحث العلمي يقتضي بذكر إطلالة مختصرة عن حياته عليه السلام.

يقول الكليني في كتابه الكافي:" ولد الامام الرضا عليه السلام سنة ثمان وأربعين ومائة وقبض في صفر من سنة ثلاث ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة، وقد اختلف في تاريخه إلا أن هذا التاريخ هو الأقصد، وأمه أم ولد يقال لها أم البنين"[١٧]، وقال المسعودي:" ولد عليه السلام في سنة ثلاث وخمسين مائة من الهجرة بعد مضى أبي عبد الله بخمس سنين، وكانت ولادته على صفة ولادة آبائه ونشأ منشأهم[١٨].

وأما لقبه الرضا عليه السلام فقد نقل الشيخ الصدوق بإسناده عن البزنطي قال: قلت لأبي

جعفر محمد بن علي ابن موسى عليه السلام: "إن قوما من مخالفيكم يزعمون أن أباك إنما سماه المأمون الرضا لما رضيه لولاية عهده؟ فقال عليه السلام: كذبوا والله وفجروا بل الله تبارك وتعالى سماه الرضا عليه السلام؛ لأنه كان رضي لله عز وجل في سمائه ورضي لرسوله والأئمة بعده صلوات الله عليهم في أرضه.قال: فقلت له: ألم يكن كل واحد من آبائك الماضين عليهم السلام رضي لله عز وجل ولرسوله والأئمة بعده عليهم السلام فقال: بلى، فلت: فلم سمى أبوك عليه السلام من بينهم الرضا قال: لأنه رضي به المخالفون من أعدائه كما رضي به الموافقون من أوليائه، ولم يكن ذلك لأحد من آبائه عليهم السلام ، فلذلك سمى من بينهم الرضا عليه السلام"(١٩).

أمّا ولايته للعهد عليه السلام في زمن المأمون، ففي سنة إحدى ومائتين بعث المأمون رجاء بن أبي الضحاك وفرناس الخادم إلى المدينة المنورة لإشخاص الرضا عليه السلام إلى المأمون وهو بخراسان، وذلك بعد قتل الأمين واضطراب الأمور عليه، فالمأمون لما قتل أخيه، وصلب رأسه وأمر الناس أن يلعنوه، خالفه بنو العباس وظهر الخلاف والنزاع، واضطربت بغداد والعراق والشام والحجاز وانفصل أمر بني العباس وثارت الفتن عليهم، هذه الثورات والفتن أخرجت البلاد من يد المأمون وهو مقيم بمرو خراسان ومتفكر في أمره، ويشاور مع خواصه ووزرائه، فأراد أن يخلع نفسه عن الخلافة ويجعلها في الامام الرضا عليه السلام، ويريد بذلك كسر شوكة ابن طباطبا وسائر العلويين الذين يدعون الناس بهذا العنوان، وكان ذلك مكر وخديعة منه، ينقل العلامة المجلسي كلام المأمون حول سبب أمره بتولي الامام الرضاعليه السلامولياة العهد من بعده والمغزى البعيد لولاية العهد في جوابه لبني هاشم رداً على اعتراضهم في البيعة بولاية العهد للإمام عليه السلام قال:"وأمّا ما كُنت أردته من البيعة لعلي بن موسى بعد استحقاق منه لها في نفسه واختيار مني له، فما كان ذلك مني إلا أن أكون الحاقن لدمائكم، والذائد عنكم باستدامة المودة بيننا وبينهم، وهي الطريق أسلكها في إكرام آل أبي طالب، ومواساتهم في الفيئ ما يصيبهم منه، وإن تزعموا أني أردت أن يؤول إليهم عاقبة ومنفعة فإنّي في تدبيركم والنظر لكم ولعقبكم وأبنائكم من بعدكم، وأنتم ساهون لاهون تائهون، في غمرة تعمهون لا تعلمون ما يراد بكم"(٢٠).

فأمر المأمون رجاء بن أبي الضحاك أن يأتي بالإمام عليه السلام إلى خراسان على طريق البصرة و الأهواز وفارس، ولم يشخصه عن طريق بغداد والكوفة، ولما كانت البصرة

والأهواز وفارس في أيدي إخوته إسماعيل بن موسى وزيد بن موسى وكانت لهما شوكة في تلك البلاد وخضعت لهما العباد أراد المأمون أن يأتي بالرضا عليه السلام من ذلك الطريق إلى خراسان، لتميل قلوبهم إليه، ولما أراد الامام الرضا عليه السلام الخروج وتهيأ للسفر جمع عياله وأهل بيته وأمرهم أن يبكوا عليه حتى يسمع، ثم فرق فيهم اثنى عشر ألف دينار، وقال لهم: إني لا أرجع إليكم ثم ودع جده رسول الله صلى الله عليه وآله وبكى عند قبره، وخرج من المدينة إلى الخراسان مكرهاً[٢١].

المطلب الثالث

أهم النظريات في مسألة حدوث العالم وقدمه

هنا نشير بإختصار إلى اهم النظريات في هذه المسألة من وجهة نظر المتكلمين والفلاسفة والعرفاء وبشكل مختصر.

١. الرؤية الكلامية

من يتابع آراء وكلمات المتكلمين يجد أنهم يرفضون القول بقدم العالم رفضًا قاطعًا، فليس معنى كون الشيء قديماً عند المتكلمين إلاّ أنه لا يكون مسبوقاً بعدم نفسه، أو عدم الإبتداء في الوجود، والحدوث ما هو إلا ابتداء الوجود، فحدوث الشيء هو وجوده بعد أن كان مسبوقاً بعدم نفسه، وعلى ذلك فالعالم بكل ما ثبت فيه من أعيان وأعراض حادث بمعنى أنه كان مسبوقاً بالعدم، وكذلك فإن كل مالم يثبت وجوده عند المتكلمين أو عند اكثرهم من مجردات وعقول ونفوس يقول بها الفلاسفة أو غير ذلك مما قد يستجد افتراضه، فإنه على تقدير ثبوته حادث على المعنى الذي تقرر سابقاً[٢٢].

ولم يسبق هذا العالم إلا العدم، فلم يكن قبله عوالم أخرى، وهذا محل اتفاق المتكلمين تقريبًا من جميع الفرق الاسلامية.

٢. الرؤية الفلسفية

لقد حاول الفلاسفة ومنهم ابن سينا بيان نظرية الفلاسفة في قدم العالم والتي يختلفون بها مع المتكلمين القائلين بحدوثه، من خلال طرح موضوع الحدوث والقدم الذاتي في مقابل الحدوث والقدم الزماني، مدّعيًا أن العالم حادث ذاتًا ومحتاج الى الخالق فهو ليس بقديم، ولكنه قديم زمانًا، أو لا يمكن طرح فكرة الزمان بحقه أساساً.

ثم ان الملا صدرا حاول الاقتراب من العرفان بطرحه لنظرية "عين الربط" عارضاً رؤية جديدة لحدوث وقدم العالم اطلق عليها عنوان "الحدوث والقدم بالحق"، خلاصتها ان المعلول يعد عين الربط بالعلة، وان العلة هي الوحيدة التي تتوفر على الاستقلال و الغنى الذاتي، و للوجود حدوث بالحق(٢٣).

٣. الرؤية العرفانية

أما الرؤية العرفانية لهذه المسألة فتتمثل بنظرية "التجلي" وهي خارجة عن الزمان أولا، وثانيا ان هناك مراتب لتجلي الحق لكنها متفاوتة فيما بينها، ولكل مرتبة من حيث السعة الوجودية والوحدة والكثرة وأحكام خاصة بها، فالمرتبة الاولى تتمثل في مرتبة العماء، ثم التجلي في الجبروت والملكوت حتى عالم الزمان والمكان المادي.

ويظهر من هذه النظرية ان تجلي الله تعالى يعني التبعية الكاملة له سبحانه وتنطوي في الوقت نفسه على الحدوث والقدم في ذاتها، لان الخلق هو تجلي لله تعالى لا أمر سواه، وايضا فان عالم الوجود له ابعاد وطبقات مختلفة كلها تمثل مراتب تجليات الباري تعالى. وعلى هذا الاساس تكون كل من مرتبة العماء و الجبروت و... خارجة عن الزمان أساساً وغير حادثة زمانًا.

أما المراتب السفلى فهي عرضة للتغير وان توفرت على منشأ لا يتغير، وفي نفس الوقت جميع المراتب - بنحو عام - لها وجود في عين العدم، وهذه النظرية تختلف عن النظرية التي تذهب الى قدم عالم الظاهر؛ بل العرفاء يرون ظاهر العالم "صورة العدم" و" تجلي العماء" لا أنه وجود قديم. وبعبارة أخرى: لا علاقة للعارف بالحادث ولا يرى وجوداً حقيقيا الاّ لله تعالى(٢٤).

وبالحقيقة فقد تنوعت التعبيرات والاتجاهات في صدور العالم، إلا انه يمكننا أن نرد الاتجاهات في صدور العالم إلى أربعة:

قول الدهرية: وهم القائلون بان هذا العالم مستمد وجوده من ذاته لا من خالق، وهؤلاء باتفاق أئمة الإسلام وإجماعهم غير موحدين؛ لأنهم جحدوا الصانع وحاجة العالم للخالق.

قول الفلاسفة الإلهيين: وهو القول بقدم العالم الزماني، حيث يتصورون الله علة تامة ولا يجوز تأخر المعلول عن العلة زمانا، فهو تأخر بالرتبة فقط، وهو كتأخر نور الشمس عن الشمس.

ويلحق بقول الفلاسفة ما نسبه الإمام البغدادي إلى المعتزلة بشيئية العدم حيث يلزم من إثبات شيئية العدم إثبات ذات له، فإذا أثبتنا ذاتاً أثبتنا موجوداً مع الله، وبالتالي يلزم القول بقدم العالم الذي قالت به الفلاسفة[٢٥].

والحقيقة في هذا المقام أن الخلاف خلاف لغوي فإن المعتزلة يطلقون لفظ الشيء على ما جاز الإخبار عنه فيشمل الموجود والمعدوم، وأما الأشاعرة كالبغدادي فإنما يطلقونه فقط على الموجودات دون المعدوم، لذلك نجد الزمخشري يقول:" وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر كالمستحيل"[٢٦]، وذلك أن المستحيل معلوم أنه لا يوجد فهو معدوم قطعا فأعتبر المعدوم شيئاً.

لكن قد يسأل سائل: هل العدم نفس المعدوم؟ الظاهر إن ما قصده المعتزلة من شيئية المعدوم، فهم يقولون به قطعاً، لكن المعدوم غير العدم، فالمعدوم هو العدم الذي سبقه حالة وجود، وهذا لا يلزم منه ما لزم الفلاسفة، والدليل أن الأشاعرة يردون على المعتزلة في شيئية المعدوم، بمقارنة المعدوم بالعدم الأول حيث يقول القاضي عبد الجبار نقلاً عن التفتازاني: أن المعاد كالمبدأ وايضا فأن المعتزلة يثبتون حدوث العالم[٢٧].

كما يلحق أيضا بالقدم الزماني عند الفلاسفة ما عبر عنه الفارابي وابن سينا بنظرية الفيض أو الصدور، حيث يتصورون الله تعالى ذاتاً مجردة من الصفات، ولا يجوز ان يصدر عن ذلك الواحد من جميع الجهات الكثرة، فيصدر عن ذلك الواحد عقل ثم نفس كلية، وذلك العقل الأول عقل آخر ونفس كلية وفلك، وهكذا دواليك تستمر العقول المفارقة للذات المجردة، حيث تصبح عشرة، منها يستمد العالم الكثير وجوده، ولقد جاء تلميذ الفارابي ابن سينا فعبر عنها بأسلوبه الخاص بقدم العالم؛ محاولا التوفيق ما بين الحكمة اليونانية والشريعة الإسلامية. إلا أن هذا التصور في صدور العالم ليس محل اتفاق عند جميع الفلاسفة، فالظاهر ان الكندي مثلاً يتابع المتكلمين في حدوث العالم أيضاً[٢٨].

والرابع والأخير قول أهل الكلام من أهل الإسلام حيث يقول الإمام الغزالي: إن العالم حدث بإرادة قديمة، اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه، وان يستمر العدم إلى

الغاية التي استمر إليها، وان يبتدئ من حيث ابتدأ، وان الوجود قبله لم يكن مرادا، فلم يحدث لذلك، وانه في وقته الذي حدث فيه كان السبب حدوث المراد بالإرادة القديمة، حيث إن وظيفة الإرادة هي التخصيص، وفرق بين الإرادة والقدرة، فالإرادة مخصصة والقدرة منجزة(٢٩).

وقول أهل الحديث من أهل الإسلام يتلخص في أن كل من سوى الله مخلوق، فالعالم هو كل ما سوى الله من الموجودات، فهو حادث كائن بعد أن لم يكن، وان الله وحده هو القديم الأزلي، فهو المختص بالقدم كما اختص بالخلق والإبداع.

وان الله لم يزل فاعلاً متكلماً، متصفاً بصفاته الأزلية سواء الذاتية أو الفعلية، بحيث لا يتصور العقل وقتاً إلا وأمكن للعقل أن يتصور وقتاً قبله تتعلق به صفات الله تعالى بآثارها وهذا ما عبر عنه بالأزلية(٣٠).

المطلب الرابع

حدوث العالم وقدمه في كلمات الامام علي ابن موسى الرضا عليه السلام

وقد تناول الامام الرضا عليه السلام في الاحاديث والروايات المنقولة عنه مسالة حدوث العالم وكيفيته، وبشكل يتطابق مع الوحي القرآني والعقل البرهاني، وهنا نقف عند بعض الروايات التي اشار فيها الامام عليه السلام إلى هذه المسألة مع بيان شرح بعض تفاصيلها.

الرواية الأولى:

عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام، أنه دخل عليه رجل فقال له:" يا ابن رسول الله ما الدليل على حدث العالم؟ قال: أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت أنك لم تكون نفسك ولا كونك من هو مثلك"(٣١).

ثم يعلّق الصدوق في كتابه التوحيد على هذه الرواية بالقول: من الدليل على حدث الاجسام أنا وجدنا أنفسنا وسائر الاجسام لا تنفك مما يحدث من الزيادة والنقصان وتجري عليها من الصنعة والتدبير ويعتورها من الصور والهيئات، وقد علمنا ضرورة أنا لم نصنعها ولا من هو من جنسنا وفي مثل حالنا صنعها، وليس يجوز في عقل، ولا يتصور في وهم أن

يكون مالم ينفك من الحوادث ولم يسبقها قديما، ولا أن توجد هذه الاشياء على ما نشاهدها عليه من التدبير ونعاينه فيها من اختلاف التقدير، لا من صانع، أو تحدث لا بمدبر، ولو جاز أن يكون العالم بما فيه من إتقان الصنعة وتعلق بعضه ببعض وحاجة بعضه إلى بعض، لا بصانع صنعه، ويحدث لا بموجد أوجده لكان ما هو دونه من الاحكام والاتقان أحق بالجواز وأولى بالتصور والامكان، وكان يجوز على هذا الوضع وجود كتابة لا كاتب لها، ودار مبنية لاباني لها، وصورة محكمة لا مصور لها، ولا يكمن في القياس أن تأتلف سفينة على أحكم نظم وتجتمع على أتقن صنع لا بصانع صنعها، أو جامع جمعها، فلما كان ركوب هذا وإجازته خروجا عن النهاية والعقول كان الاول مثله... وسألت بعض أهل التوحيد والمعرفة عن الدليل على حدث الاجسام، فقال: الدليل على حدث الاجسام أنها لا تخلو في وجودها من كون وجودها مضمن بوجوده، والكون هو المحاذاة في مكان دون مكان، ومتى وجد الجسم في محاذاة دون محاذاة مع جواز وجوده في محاذاة اخرى علم أنه لم يكن في تلك المحاذاة المخصوصة إلا لمعنى، وذلك المعنى محدث، فالجسم إذا محدث إذ لا ينفك من المحدث ولا يتقدمه"(٣٢).

ثم يضيف قائلاً: "فان قال: ولم قلتم إن مالم يتقدم المحدث يجب أن يكون محدثا؟ قيل له: لان المحدث هو ما كان بعد أن لم يكن، والقديم هو الموجود لم يزل، والموجود لم يزل يجب أن يكون متقدما لما قد كان بعد أن لم يكن، ومالم يتقدم المحدِث فحظه في الوجود حظ المُحدَث؛ لانه ليس له من التقدم إلا ما للمُحدَث، وإذا كان ذلك كذلك وكان المحدث بما له من الحظ في الوجود والتقدم لا يكون قديماً، بل يكون محدثا، فذلك ما شاركه في علته وساواه في الوجود ولم يتقدمه فواجب أن يكون محدثا... والمحدث بأنه محدث هو إخبار عن كونه إلى غاية ونهاية وابتداء وأول، وإذا كان ذلك كذلك فمالم يتقدمه من الاجسام فواجب أن يكون موجودا إلى غاية ونهاية؛ لانه لا يجوز أن يكون الموجود لا إلى أول لم يتقدم الموجود إلى أول وابتداء، وإذا كان ذلك كذلك فقد شارك المحدث فيما كان له محدثا وهو وجوده إلى غاية، فلذلك وجب أن يكون محدثا لوجوده إلى غاية ونهاية، فان قال قائل: فإذا ثبت أن الجسم محدث فما الدليل على أن له محدثا؟ قيل له: لانا وجدنا الحوادث كلها متعلقة بالمحدث. فإن قال: ولم قلتم: إن المحدثات إنما كانت متعلقة بالمحدث من حيث كانت محدثة؟ قيل: لانها لو لم تكن محدثة لم تحتج إلى محدث، ألا ترى أنها لو كانت

موجودة غير محدثة أو كانت معدومة لم يجز أن تكون متعلقة بالمحدث، وإذا كان ذلك كذلك فقد ثبت أن تعلقها بالمحدث إنما هو من حيث كانت محدثه، فوجب أن يكون حكم كل محدث حمكها في أنه يجب أن يكون له محدث، وهذه أدلة أهل التوحيد الموافقة للكتاب والآثار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام"(٣٣).

الرواية الثانية:

نقل الكليني في الكافي عن محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي، عن الحسين بن الحسن بن برد الدينوري عن محمد بن علي، عن محمد ابن عبد الله الخراساني خادم الرضا عليه السلام قال دخل رجل من الزنادقة على أبي الحسن عليه السلام وعنده جماعة، فقال أبو الحسن أيها الرجل أرأيت إن كانوا القول قولكم وليس كما هو تقولون، ألسنا وإياكم شرعا سواء؟ لا يضرنا ما صلينا وصمنا وزكينا وأقررنا فسكت الرجل.

ثم قال أبو الحسن عليه السلام: وإن كان القول قولنا وهو قولنا ألستم قد هلكتم ونجونا، فقال: رحمك الله أوجدني كيف هو وأين هو؟ فقال: ويلك إن الذي ذهبت إليه غلط هو أين الأين بلا أين وكيف الكيف بلا كيف فلا يعرف بالكيفوفية ولا بأينونية ولا يدرك بحاسة ولا يقاس بشيء.

فقال الرجل: فإذا أنه لا شيء إذا لم يدركه بحاسة من الحواس؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: ويلك لما عجزت حواسك عن إدراكه أنكرت ربوبيته؟ ونحن إذا عجزت حواسنا عن إدراكه أيقنا أنه ربنا بخلاف شيء من الأشياء قال الرجل: فأخبرني متى كان؟ قال أبو الحسن عليه السلام: أخبرني متى لم يكن فأخبرك متى كان، قال الرجل فما الدليل عليه؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: إني لما نظرت إلى جسدي ولم يمكني فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول ودفع المكاره فيه وجر المنفعة إليه علمت إن لهذا البنيان بانيا فأقررت به مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته وإنشاء السحاب وتصريف الرياح ومجرى الشمس والقمر والنجوم وغير ذلك من الآيات العجيبات المبينات علمت أن لهذا مقدرا ومنشأ.(٣٤).

الرواية الثالثة

عن علي بن محمد مرسلا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال: اعلم علمك الله الخير

إن الله تبارك وتعالى قديم والقدم صفته التي دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته، فقد بان لنا بإقرار العامة معجزة الصفة إنه لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في بقائه وبطل قول من زعم أنه كان قبله أو كان معه شيء وذلك أنه لو كان معه شيء في بقائه لم يجز أن يكون خالقا له لأنه لم يزل معه فكيف يكون خالقا لمن لم يزل معه، ولو كان قبله شيء، كان الأول ذلك الشيء لا هذا، وكان الأول أولى بأن يكون خالقا للأول ثم وصف نفسه تبارك وتعالى بأسماء دعا الخلق إذ خلقهم وتعبدهم وابتلاهم إلى أن يدعوه بها فسمى نفسه سميعا بصيرا قادرا، قائما، ناطقا، ظاهرا، باطنا، لطيفا، خبيرا، قويا، عزيزا، حكيما، عليما وما أشبه هذه الأسماء... وإنما سمي الله تعالى بالعلم بغير علم حادث علم به الأشياء، استعان به على حفظ ما يستقبل من أمره والروية فيهما خلق من خلقه ويفسد ما مضى مما أفنى من خلقه مما لو لم يحضره ذلك العلم ويغيبه كان جاهلا ضعيفا كما أنا لو رأينا علماء الخلق إنما سموا بالعلم لعلم حادث إذ كانوا فيه جهلة، وربما فارقهم العلم بالأشياء فعادوا إلى الجهل، وإنما سمي الله عالما لأنه لا يجهل شيئا، فقد جمع الخالق والمخلوق اسم العالم واختلف المعنى على ما رأيت..."[٣٥].

الرواية الرابعة

أيضًا نقل الكليني عن أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله وموسى بن عمر والحسن بن علي بن عثمان، عن ابن سنان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل كان الله عز وجل عارفا بنفسه قبل أن يخلق الخلق؟ قال: نعم قلت يراها ويسمعها؟ قال: ما كان محتاجا إلى ذلك لأنه لم يكن يسألها ولا يطلب منها، هو نفسه ونفسه هو قدرته نافذة فليس يحتاج أن يسمي نفسه، و لكنه اختار لنفسه أسماء لغيره يدعوه بها، لأنه إذا لم يدع باسمه لم يعرف، فأول ما اختار لنفسه: العلي العظيم لأنه أعلى الأشياء كلها فمعناه الله واسمه (العلي العظيم) هو أول أسمائه، علا على كل شيء[٣٦].

وبالحقيقة وجدت من علمائنا ومتكلمينا من الشيعة الامامية من توسع كثيرا في هذه المسألة وانا احببت ان أبيّن رأي اهل بيت العصمة والطهارة وبالخصوص الامام الرضا عليه السلام الذي كانت له أحاديث كثيرة ذكرنا بعضها آنفًا، وافضل من قام ببيان هذا الامر هو صاحب كتاب بحار الانوار العلامة المجلسي، ولم أجد من العلماء من ذكر الادلة النقلية في أحاديث

المعصومين بشكل تفصيلي كالعلامة المجلسي، فقد ذكر عشرات الروايات في توضيح واثبات هذه المسالة، وهو يؤكد علي ان المراد منها لا يجتمع مع القول بالقدم الزماني أو الذاتي اطلاقا، يقول العلامة المجلسي بهذا الصدد:

"تعالى الله الذي لا قديم سواه وله الحمد على ما اسداه من معرفة الحق واولاه وها انا بعون الله اورد لك طرفاً من الادلة على بطلان ما ادعاه الملحدون، وفساد ما انتحله الدهريون"(٣٧) ويشرع في ذكر الادلة علي حدوث العالم بشكل تفصيلي ونحن هنا بدورنا نذكر أدلته كما اوردها في كتابه " بحار الانوار" بأختصار شديد، حيث يقول:

"وبعض مشايخنا جعل الدليل على حدوث العالم النقل المستفيض عن صاحب الشرع والاجماع ممن يعتمد عليه من المسلمين وعندهم ان من ذهب الى القدم فهو داخل في جملة الكفار والملحدين لانه خالف ضرورياً من ضروري الدين، وهذا النقل عن صاحب الشريعة الصادق الامين بما يحصل لنا به الجزم واليقين، وانت اذا امعنت النظر لما تقدم وجانبت الاعتساف والتعنت وتدبرت الآيات المتظافرة والاخبار المتواترة الصادرة بأساليب مختلفة وعبارات متفننة مع اشتمالها على ادلة وافية وبيانات شافية في الحدوث بالمعنى الذي اسلفناه وهو الوجود بعد العدم، والايجاد والاحداث والخلق والابداع والصنع والفطر والاختراع والابداء لا يفهم منها لغة الا الايجاد بعد العدم كما قاله الدواني، فلا يرد ان الاستدلال بالآيات الدالة على الخلق والفطر والابداء، وكذلك الاخبار المشتملة على الاحداث والاختراع والابداع والايجاد لا تدل على ما ذكرتموه لاحتمال مجامعتها القدم الزماني، وقد نقل الطوسي في شرح الاشارات عن اهل اللغة تفسير الفعل باحداث شيء ما، والصنع احداث شيء مسبوق بالعدم، والا بداع والاحداث والخلق شيء بلا مثال سابق، وكتب الحكمة غير خالية عن تفسير هذه الالفاظ بهذه المعاني... ليحصل الجزم بالمراد من جميعها مع انها اشتملت على ادلة مجملة من تأمل فيها يحصل له القطع بالمقصود على انهم عليهم السلام قد نبّهوا على المراد في مقام نفي القدم كما في قولهم لو كان الكلام قديماً لكان الهاً ثانياً، وقالوا: كيف يكون خالقاً لمن لم يكن معه، وقد اشاروا بهذا ان الخلق لا يتصور في القديم لان تأثير العلة منحصر في امرين: اما افاضة الوجود والبقاء بناء على ان الممكن محتاج في بقائه الى المؤثر، والاول هو العلة الموجدة، والثاني هي المبقية، ومن كان وجوده دائماً فمحال استناده الى الغير سواء كان بالاختيار او بالايجاب"(٣٨).

ولاثبات هذا الرأي يسترسل في ذكر الاخبار المؤيدة له ومنها الحديث الذي ذكرناه عن الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام فيقول:

"ومن تلك الاخبار حديث الرضا عليه السلام المروي في العلل في علة خلق السموات والارض في ستة ايام[٣٩]، ويدل عليه ما روي عن الرضا عليه السلام ايضاً كما في الاحتجاج والتوحيد انه دخل عليه رجل فقال: ((يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ما الدليل على حدوث العالم؟ قال: كنت انت لم تكن ثم كنت، وقد علمت انك لم تكوّن نفسك ولا كونك من هو مثلك))[٤٠]؛ فان الظاهر منها له ان مراد السائل من حدوث العالم والدلالة عليه اثبات الصانع بناء على تلازم بينهما بقرينة الجواب، واستدل عليه السلام بوجود المخاطب بعد عدمه اي حدوثه الزماني على الصانع تعالى"[٤١].

ثم يعلّق ايضا علي ذلك باستحالة نبذ كل هذه الآيات والاخبار المتواترة وراء الظهر باتباع الفلاسفة اتكالاً على شبهات واراء فاسدة فيقول:

" ويدل على حدوث السموات بعد الآيات الشاهدة بذلك الاخبار الصحيحة الصريحة الدالة على انشقاقها وانفطارها وطيها وانتشار الكواكب منها، وكذلك الآيات والاخبار الدالة على خلق السموات والارض في ستة ايام؛ لان الحادث في اليوم الاخير منها مسبوق بخمسة ايام فيكون منقطع الوجود في الماضي والموجود في اليوم الاول زمان وجوده يزيد على زمن الاخير بقدر متناه، فالجميع متناهي الوجود حادث فيكون الزمان الموجود الذي يثبتونه متناهياً لانه عندهم مقدار حركة الفلك، وان كان تأويل الايام وكيفية تقديرها في تفسير الايام واجب، وهل يحس من ذي عقل سليم وطبع مستقيم ان ينبذ هذه الآيات والاخبار المتواترة والروايات وراء ظهره تقليداً للفلاسفة... فان تقليد هؤلاء الاعاظم الذين اصطفاهم الله تعالى وبعثهم لتكميل العباد والارشاد الى صلاح المعاش والمعاد، وقد اذعن لكلامهم الفلاسفة اولى من تقليد الفلاسفة الذين هم يعترفون برجحان الانبياء عليهم، ويتبركون بالانتساب اليهم"[٤٢].

ثم يذكر المناظرة بين الامام الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي بشكل مفصل لاثبات ان لا قديم سواه سبحانه وتعالى فيقول:

" ومن الاخبار ما رواه الصدوق[٤٣] وفي العيون عن الحسن بن محمد النوفلي في خبر

طويل يذكر فيه مناظرة الرضا عليه السلام لسليمان المروزي، قال سليمان: ((لم يزل مريداً قال: يا سليمان فارادته غيره قال: نعم، فقال: فقد اثبت معه شيئاً غيره لم يزل... قال سليمان: ما اثبت فقال عليه السلام هل محدثة... يا سليمان فان الشيء اذا لم يكن ازلياً كان محدثا، واذا لم يكن محدثاً كان ازلياً)) وجرت المناظرة الى ان قال: ((يا سليمان الا تخبرني عن الارادة، فعل هي ام غير فعل، قال: بل هي فعل، قال: فهي محدثة لان الفعل كله محدث، قال: ليست بفعل؟ قال: فمعه غيره لم يزل، قال سليمان: انها مصنوعة؟ قال فهي محدثة)) وساق الكلام الى ان قال: ((قال سليمان: انما عنيت انها فعل من الله عزّ وجل لم يزل، قال: ألم تعلم انما لم يزل لا يكون مفعولاً وقديماً حديثاً في حالة واحدة فلم يجد جواباً، ثم اعاد الكلام الى ان قال: انما لم يزل لا يكون مفعولاً، قال سليمان: ليس الاشياء ارادة ولم يرد شيئاً؟ قال عليه السلام وسوست يا سليمان فقد فعل، وخلق ما لم يزل خلقه وفعله، وهذه صفة من لا يدري ما فعل، فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)) ثم اعاد الكلام الى ان قال ((فالارادة محدثة، والا فمعه غيره))"[٤٤].

ثم ينقل دليل ينقله عن السيد المرتضي في معرض اجابته علي بعض الاسئلة والشبهات في هذا المقام فيقول:

" قال السيد المرتضى في جواب سؤال وارد عليه في آية التطهير قال السائل: واذا كانت اشباحهم قديمة وهم في الاصل طاهرون فاي رجس اذهب عنهم، فقال السيد: واما القول بان اشباحهم قديمة فهو منكر، والقديم في الحقيقة هو الله تعالى الواحد الذي لم يزل، وكل ما سواه محدث مصنوع مبدأ له اول... ثم قال: مسألة اعتراض فلسفي فقال: اذا قلتم ان الله وحده لا شيء معه، فالاشياء المحدثة من اي شيء كانت؟ فقلنا: لهم مبتدعة لا من شيء، فقال: احدثها معاً أو في زمان بعد زمان، فقال: وان قلتم معاً اوجدناكم آناً لم تكن معاً، وان قلتم: احدثها في زمان بعد زمان فقد صار له شريك.

والجواب: عن ذلك ان الله تعالى لم يزل واحداً لا شيء معه، ولا ثاني له وابتداء ما احدثه من غير زمان، وليس يجب اذا احدث بعد الاول حوادث ان يحدثها في زمان، ولو جعل لها زمان لما وجب بذلك قدم الزمان، اذ الزمان حركات الفلك وما يقوم مقامها مما هو مقدارها في التوقيت فمن اين يجب عند هذا الفيلسوف ان يكون الزمان قديماً؟ اذ لم

يوجد الاشياء ضربة واحدة لولا انه لا يعقل معنى الزمان الى اخر ما افاد (قدس سره) في هذا المقام."[٤٥].

الخاتمة:ـ

من خلال ما استعرضناه من مباحث ومطالب حول مسالة حدوث العالم في احاديث الامام الرضا عليه السلام توصلنا إلى نتائج نلخصها بما يلي:

١. أن أدلة القول بقدم العالم لا تثبت أمام النقد، ولا تقف في وجه المناقشة العلمية الدقيقة، لأنها مبنية على مقدمات غير يقينية وغير ضرورية مثل: أن قدم العلة يستلزم قدم المعلول، وإنما ذلك يصح إذا كافأ المعلول العلة، أو كان صادراً عنها بالضرورة، أما والمعلول ليس متكافأ للعلة، لان العلة كما صرح القرآن الكريم لم يكن له كفوا أحدا، وصدور العالم منه على سبيل الإرادة والإختيار، فلا يلزم من قدم العلة قدم المعلول. وأيضا مثل ابتناء قدم العالم على قدم مادته، فهذه مصادرة على المطلوب، فهم يقولون، العالم قديم، لأن مادته قديمة، وكأنهم يقولون: العالم قديم، لأنه قديم، ويقولون: لو حدث لسبق بمادته، فكيف يكون حدوث العالم مؤديا إلى قدمه؟ هذه مغالطة واضحة، إن معنى حدوثه هو سبقه بالعدم لا سبقه بمادته، أي بنفسه.

٢. أن قول الفلاسفة بقدم العالم، مخالف لظاهر آيات القرآن الكريم والسنّة الشريفة، المصرّحين بخلق الله لكل شيء سواه، وبأن العالم وهو كل ما سوى الله مخلوق بعد أن لم يكن، وقد جاءت احاديث كثيرة عن اهل بيت العصمة والطهارة لا سيما عن الامام الرضا عليه السلام كلها تؤكد علي ان العالم حادث وليس بقديم، بل وبعض تلك الروايات المصرحة بهذا القول تذكر الادلة علي فساد القول بقدم العالم أيضاً.

٣. يمكن القول ان قول الفلاسفة العالم قديم يتناقض مع قولهم العالم ممكن، لأن الممكن إن وجد لابد أن يكون حادثا، لما ثبت أنه لا يوجد إلا بسبب، فإما أن يتقدم وجوده على وجود سببه أو يقارنه، أو يكون بعده، والأول باطل وإلا لتقدم المحتاج على المحتاج إليه، وهذا يتناقض مع الاحتياج، ومقارنة المسبب للسبب في الوجود باطله كذلك، لأنهما لو تساويا في مرتبة الوجود كان الحكم على أحدهما بأنه أثر

وعلى الثاني بانه مؤثر ترجيحا بلا مرجح وهو محال بداهة، فتعين الثالث، وهو أن يكون وجود المسبب بعد وجود سبب، فيكون مسبوقا بالعدم في مرتبة وجود السبب، فيكون حادثا، إذ الحادث ما سبق وجوده بالعدم، فكل ممكن حادث فيكف يحكمون على العالم بالقدم بعد أن حكموا عليه بالإمكان.

٤. أن حدوث القدم الزماني مع الحدوث الذاتي هو قول مجانب للحق، أرادوا به أن يوفقوا بين الدين الذى أخبر بالحدوث وأقام عليه الأدلة، وبين الفلسفة اليونانية التي قالت بقدم العالم وأزليته لأن عبارة القدم الزماني تحمل تناقضا، حيث إن معنى القدم، عدم المسبوقية بالعدم، بينما الزمان هو مقدار الحركة، والحركة حادثة قطعا، وبراهين حدوث الحركة كثيرة أشهرها برهان التطبيق.

٥. اعتقد ان هناك آثاراً اعتقادية تترتب على كل من القول بالقدم، أو القول بالحدوث، فإنه يلزم على اعتقاد قدم العالم اعتقاد بقائه وعدم فنائه، لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه، في حين أن اعتقاد حدوث العالم يؤدى منطقياً إلى جواز فنائه وتبدله بعالم آخر، والقرآن الكريم والسنّة الشريفة أخبرت بحدوث هذا الفناء، ومجيء العالم الآخر بشكل صريح.

هوامش البحث

(١) . مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ١،ص ١٦٣.
(٢) . سورة الطلاق، ١.
(٣) . الفراهيدي، العين ،ج٣،ص١٧٧.
(٤) .ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،ج٢،ص٣٦.
(٥) . الجوهري، الصحاح،ج١، ص٢٧٨.
(٦) . المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية ص ٦٥.
(٧) . أبو الوفا التفتازاني، الإنسان والكون فى الإسلام، ص٣٢.
(٨) . زينب الخضيرى، أثر ابن رشد فى فلسفة العصور الوسطى، ص ٢٢٢.
(٩) . الطباطبائي، نهاية الحكمة،ص ٢٣١.

(١٠) . عبد الجبار الرفاعي، موسوعة المصطلحات والمفاهيم، موسوعة الفلسفة وعلم الكلام، مفهوم الحدوث والقدم، ص١٣٤.
(١١) . السيد الداماد، القبسات ، ص٤.
(١٢) . الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص٢٩٠.
(١٣) . أبن منظور، لسان العرب ،ج٦ ،ص ٨٦- ٨٧.
(١٤) . الفراهيدي، العين، ص٣٩٧.
(١٥) . الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج١، ص٥.
(١٦) . ذغيم سميح، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي، ج١ص٤٥٤-٤٦٠.
(١٧) . الكليني، الكافي، ج١، ص٤٦٨.
(١٨) . المسعودي، اثبات الوصية، ص١٩٦.
(١٩) . الصدوق، عيون اخبار الرضا، ج١، ص١٣.
(٢٠) . المجلسي، بحار الانوار، ج ٤٩، ص٢١٣.
(٢١) . انظر: المفيد، الارشاد، ص٤٥٥.
(٢٢) .شوارق الالهام في شرح تجريد الاعتقاد،ج٣، المسالة السادسة، ص٣٩٢.
(٢٣) . سليمان دنيا، الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين، ص ١٨٣.
(٢٤) . انظر: عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص١١٦.
(٢٥) . انظر: المصدر السابق.
(٢٦) . الزمخشري، محمود ، الكشاف، ج١، ص٨٨.
(٢٧) . انظر، الهمذاني، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ص٩٥.
(٢٨) . ابن سينا، المبدأ والمعاد ، ص٧٥ وانظر أيضاً، د.فرحات، يوسف، الفلسفة الإسلامية ، ص٩٢. حيث يذكر ان أول من قال بفكرة الفيض ومعناها هو أفلوطين في كتاب الربوبية، فأعجبت الفكرة الفارابي فصاغها، ومن بعده تلميذه ابن سينا بنظرية الفيض أو الصدور.
(٢٩) . االغزالي، أبو حامد محمد، تهافت الفلاسفة، ص٥٠.
(٣٠) . انظر، ابن تيميّة، درء التعارض، ج١، ص٢٢٥؛ عرفان، عبد الحميد، الفلسفة الإسلامية، ص٨٠.
(٣١) . الصدوق، عيون اخبار الرضا عليه السلام،ج١، ص١٣٤؛ الصدوق ، أمالي الصدوق، ص٤٣٣.
(٣٢) . الصدوق، التوحيد، ج١، ص٢٩٩.
(٣٣) . المصدر السابق.
(٣٤) . الكليني، الكافي، ج١، ص٧٨.
(٣٥) . الكليني، الكافي، ج١، ص١١٣.
(٣٦) . الكليني، الكافي، ج١، ص١١٠؛ الصدوق، التوحيد، ص١٩١

(٣٧) . المجلسي، بحار الأنوار ، ج ٥٤ ،ص ٢٥٤.
(٣٨) . المجلسي ، بحار الأنوار ،ج ٥٤ ،ص ٢٥٤.
(٣٩) .اشاره إلى قوله تعالي: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ...سورة هود: ٧.
(٤٠) . الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص١٧١؛ المجلسي، بحار الانوار،ج ٣ ،ص٣٦.
(٤١) . المجلسي، بحار الانوار، ج ٥٤ ،ص ٢٥٦.
(٤٢) . المجلسي، بحار الأنوار،ج ٥٤،ص ٢٥٩.
(٤٣) . الصدوق ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢ ص ١٥٩- ١٦٨؛ الصدوق، التوحيد، ص٤٤١ - ٤٥٤؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج١٠ ص ٣٢٩ - ٣٣٨ .
(٤٤) . المجلسي، بحار الأنوار،ج ٥٤،ص ٢٦٣
(٤٥) . المفيد، المسائل العكبرية، ص٦٥؛ المجلسي، بحار الأنوار ، ج ٥٤ ،ص ٢٤٤.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم

١. ابن تيميّة، أحمد، درء التعارض، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض، مكتبة حاتم الزهراني، ١٩٩٨م.
٢. ابن سينا، حسين بن عبدالله، المبدأ والمعاد، قم، سازمان تبليغات، ١٣٨٤ش.
٣. ابن عربي، محمد بن عبدالله، الفتوحات المكية، القاهرة، المجلس الاعلي للثقافة، ١٩٨٧م.
٤. أبن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
٥. التفتازاني، أبو الوفا، الإنسان والكون فى الإسلام، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
٦. الجوهري، ابو نصر، الصحاح تاج اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧ ق.
٧. الحر العاملي، محمد بن الحسن، الفصول المهمة في أصول الأئمة، تحقيق محمد بن محمد الحسين القائيني، قم، موسسة معارف اسلامي امام رضا عليه السلام،١٤١٨ هـ.
٨. الخضيري، زينب، أثر ابن رشد فى فلسفة العصور الوسطى، القاهرة، دار الدعوة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
٩. ذغيم سميح، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤م.
١٠. الرفاعي، عبد الجبار، موسوعة المصطلحات والمفاهيم، موسوعة الفلسفة وعلم الكلام، مؤسسة الصدرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨م.

١١. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٦ م.
١٢. سليمان، دنيا، الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين، مصر، مطبعة الحلبي، ١٩٩٧م.
١٣. الصدوق، محمد بن علي، عيون اخبار الرضا، نشر مؤسسة البعثة، قم، ١٤٢١ق.
١٤. الصدوق، محمد بن علي، التوحيد، نشر مؤسسة البعثة، قم، ١٤١٧ق.
١٥. طباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، قم المقدسة، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، ١٤١٢ ق.
١٦. الطبرسي، الفضل ابن الحسن، الاحتجاج، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٩٩٥م.
١٧. الطبري، ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ق.
١٨. عرفان، عبد الحميد، الفلسفة الإسلامية، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م.
١٩. العلامة الحلي، حسن بن يوسف، كشف المراد في شرح الاعتقاد، طهران، كتابفروشي اسلامية، ١٣٧٢ش.
٢٠. الغزالي، أبو حامد محمد، تهافت الفلاسفة، القاهرة، المكتبة العصرية،١٩٨٧م.
٢١. الفراهيدي، الخليل بن احمد، كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ق.
٢٢. فرحات، يوسف، الفلسفة الإسلامية واعلامها، الناشر جنيف ترادكسيم،٢٠٠٧م.
٢٣. المجلسي، محمد باقر، بحار الانور، مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة، ١٣٨٨.ش.
٢٤. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، قم، مكتبة آية الله مرعشي النجفي، ١٣٨٣ش.
٢٥. لاهيجي، عبدالرزاق بن علي فيض، شوارق الالهام في شرح تجريد الاعتقاد، قم، مؤسسة الإمام الصّادق عليه السلام، ١٣٨٧ش.
٢٦. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي، طهران، المكتبة الاسلامية، ١٣٦٧ش.
٢٧. المسعودي، علي ابن الحسين، اثبات الوصية، قم، انصاريان، ١٣٨٤ش.
٢٨. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مصر، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م.
٢٩. المفيد، محمد بن النعمان، المسائل العكبرية، قم، دفتر تبليغات اسلامي، ١٤١٣ق.
٣٠. المفيد، محمد بن النعمان، الارشاد، قم، انتشارات اسماعيليان، ١٣٨٦ش.
٣١. الميرداماد، سيد محمد باقر، القبسات، تحقيق مهدي محقق، طهران، انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٧٤ش.
٣٢. الهمذاني، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٦م.